المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام 2015
اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار عيسى عبد العال، سارة حسين لفته
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2562
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض رسالة

النظام السياسي في تنزانيا

دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام ٢٠١٥

أ. د. عبد الجبار عيسى عبد العال سارة حسين لفته

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

تعد تنزانيا من الدول المهمة اقليمياً ودولياً كونها تمتلك موقعاً جغرافياً متميزاً وامكانات اقتصادية هائلة غير مستغلة فضلا عن حجم الايدي العاملة والقوة البشرية المتجددة، ولذلك كانت تنزانيا من الدول التي تعرضت الى الغزو الاستعماري وبشكل مستمر ومن العديد من الامبراطوريات الاستعمارية فقد تم غزوها من قبل البرتغال ثم الالمان، وبذلك مرت تنجانيقا وزنجبار (تنزانيا الحالية) بظروف صعبة واطماع مستمرة ولم ترى النور والاستقرار طوال عقود من الزمن، ولاسيما تم الاعتراف رسمياً بجمهورية تنزانيا المتحدة هي اتحاد بين دولتين ذات سيادة في البداية، تنجانيقا وزنجبار، تشكلت في ٢٦ أبريل– نيسان ١٩٦٤ من خلال قانون الاتحاد الذي وقعه رئيسا تنجانيقا وزنجبار وكان لكل من تنجانيقا وزنجبار أنظمة متعددة الأحزاب أدخلها المسؤولون الاستعماريون، عند تشكيل دولة ذات سيادة، احتفظ شطرا تنزانيا بخصائص تميزهما عن بعضهما البعض سياسيًا، إذ تتميز الديناميكيات في زنجبار بمستوى عالٍ من النشاط المدني، ومعارضة سياسية فاعلة، ونشاط متميز للحزب الحاكم كما تميز المواطنون بأنهم الأكثر

وعيًا سياسيًا بشكل عام من نظرائهم في افريقيا، وتم اعتماد نظام الحزب الواحد مباشرة بعد الاتحاد، في العام ١٩٦٥ مع اعطاء الحرية لأحزاب المعارضة بالعمل وفق القانون والدستور التنزاني النافذ بوقته، ثم تم اعتماد نظام تعدد الاحزاب لاحقاً بما يتلاءم مع طبيعة النظام العام والتوجهات الدولية، فقد اعتمدت تنزانيا اربعة دساتير منذ استقلالها وتم اجراء التعديلات عليه بما يتلاءم طبيعة المتغيرات السياسية والمجتمعية وبما يحفظ تحقيق الاهداف العاملة.

أهمية البحث

يمكن وصف اهمية البحث من خلال اهمية العنوان الذي يحمله أذ أن النظام السياسي تبنى مجموعة أهداف اصلاحية وقد حقق جزء منها كما ان النظام السياسي اعتمد التغيير بشكل منفرد من دون الرجوع الى الاحزاب الاخرى التي ابدت امتعاضها من هذه الاجرأت.

اشكالية البحث

تمر تنزانيا بمرحلة انتقالية من اجل تثبيت نظامها السياسي لاسيما بعد العام ٢٠١٥ وهذا الامر يطرح اسالة عديدة؟

١- هل النظام السياسي في تنزانيا ممثلاً في الحزب السياسي الحاكم واحزاب المعارضة؟

٢- هل حققت الاهداف المرجوة منها كنظام سياسي قائم له اهداف محددة وخطط مستقبلية من ضمن مجموعة عوامل الاستقرار التي يأمل المجتمع التنزاني تحققها من خلال النظام السياسي المنتخب؟

٣- هل ان عوامل الاستمرار في الاصلاح والتقدم لاسيما منذ العام ٢٠١٥ حققت الطموح وما تهدف اليها الدولة من خلال نظامها السياسي القائم؟

هيكلية البحث

من أجل الوصول الى هدف الرسالة وتحقيق الغاية منه فقد تم تقسيمه الى الإطار التمهيدي وثلاثة فصول، اعطى الإطار التمهيدي صورة كاملة عن تأريخ دولة تنزانيا بشكل عام وجاء فيه أربعة نقاط رئيسه أولا التطور التاريخي لدولة تنزانيا، ثانيا التطور السياسي والنظام الحزبي في تنزانيا، ثالثا التكوين الاجتماعي والثقافي في تنزانيا، رابعا البيئة الاقتصادية في تنزانيا، وجاء الفصل الأول منها بعنوان مقومات النظام السياسي في تنزانيا وتضمن المبحث الاول منه نشأة وتطور النظام الساسي في تنزانيا في حين كان المبحث الثاني عن النظام الحزبي والانتخابي في تنزانيا، أما المبحث الثالث فقد تضمن المقومات الاجتماعية والاقتصادية في تنزانيا، اما الفصل الثاني فقد تناول عوامل استقرار النظام السياسي في تنزانيا وتضمن كذلك ثلاثة مباحث جاء المبحث الاول منه في توضيح انتخابات العام ٢٠١٥ وتأثيرها على الاستقرار السياسي، اما المبحث الثاني فقد اشتمل على شرح دور حكومة جون بومبيه ماغوفولي في استقرار النظام السياسي، أما المبحث الثالث فقد اشتمل على مناقشة معالجة الفساد والتحديات التنموية في جمهورية تنزانيا المتحدة، أما الفصل الثالث فقد تضمن عوامل استمرار النظام السياسي في تنزانيا وقد قسم على مبحثين، المبحث الأول المتغيرات السياسية في جمهورية تنزانيا المتحدة بعد العام٢٠١٥، والمبحث الثاني تعزيز دور النظام السياسي في تنزانيا من خلال علاقاته الدولية، ليختتم الموضوع بخاتمة وأهم الاستنتاجات والتوصيات.

خريطة تنزانيا

المصدر : **https://www.aljazeera.net/news/international**

مضمون الرسالة:

عدت تنزانيا من الدول الواعدة والتي لها امكانية كبيرة لتكون نموذجا سياسياً متميزا بما مرت به من ظروف سياسية واقتصادية ومجتمعية بلورت انظمة سياسية متنوعة منها ما يثير الجدل ومنها من حارب الفساد وفق توجه فردي اختلف الآراء حوله لاسيما من احزاب المعارضة، كما انها من الدول التي تكافح في سبيل القضاء على الفقر والفساد والأمية فضلا عن اهدافها في تحسين الواقع المعيشي والصحي والارتقاء بمستوى متوسط الدخل العام لأفرادها، لاسيما بعد عقود من الاحتلال والصراع مع الفقر والبطالة والجهل، استطاعت تنزانيا أن تصل الى اعتاب الاستقلال واعتماد نظام سياسي جديد يتطلع الى تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي وتحقق النمو والرفاه الاقتصادي في دولة مستقلة ذات سيادة, فقد تم الاعتراف رسمياً بجمهورية تنزانيا المتحدة في ٢٦ أبريل–نيسان١٩٦٤ من خلال

قانون الاتحاد الذي وقعها كل من رئيس تنجانيقا (موماليمو يوليوس كامباراج نيريري) ورئيس زنجبار (عبيد أماني كرومي) وكان لكل من تنجانيقا وزنجبار أنظمة سياسية مختلفة تعتمد تعدد الأحزاب داخل الدولة وتتميز تلك الاحزاب المكونة للنظام السياسي في تنزانيا ومنها الحزب الحاكم لسنوات طويلة بمستوى عالٍ من النشاط المدني، ومعارضة سياسية فاعلة، ونشاط متميز لكل حزب في اثبات وجوده ودوره بين أبناء المجتمع التنزاني، وتميز المواطنون بأنهم الأكثر وعيًا سياسيًا بشكل عام من نظرائهم في افريقيا . وتم اعتماد نظام الحزب الواحد مباشرة بعد الاتحاد، في العام ١٩٦٥ مع اعطاء الحرية لأحزاب المعارضة بالعمل على وفق القانون والدستور التنزاني النافذ في وقته، وتم بعد ذلك اعتماد نظام التعددية للأحزاب لاحقاً بما يتلاءم مع طبيعة النظام العام والتوجهات الدولية, فقد اعتمدت تنزانيا أربعة دساتير منذ تأسيسها الى اليوم وتم اجراء التعديلات عليه وبما يتلاءم طبيعة المتغيرات السياسية والمجتمعية، وبما يحفظ تحقيق الأهداف العاملة على الرغم من اعتراض احزاب المعارضة على الكثير من الاجراءات الحكومية وسعيها في الضغط من أجل تغيير الدستور الذي غير بالفعل اربع مرات، وتعد جمهورية تنزانيا المتحدة من الدول الواعدة ذات النظام السياسي المحافظ على المبادئ العامة والتوجهات الرئيسة له ممثلة بالحزب الحاكم لسنوات طويلة ولتنزانيا امكانية كبيرة، لتكون نموذجا سياسياً متميزا لما مرت به من ظروف سياسية واقتصادية ومجتمعية بلورت أنظمة سياسية ذات توجهات فكرية، منها ما يثير الجدل، ومنها من حارب الفساد على وفق توجه فردي اختلفت الآراء حوله في طريقة الاداء لاسيما من احزاب المعارضة، فضلا عن كونها من الدول التي مازالت تكافح في سبيل القضاء على الفقر والفساد والأمية فضلا عن أهدافها في تحسين الواقع المعيشي والصحي والارتقاء بمستوى متوسط الدخل العام لأفرادها عن طريق سعيها على

الانفتاح الخارجي، والإفادة القصوى من المساعدات الدولية المادية واللوجستية في مختلف المجالات الحياتية، وهذا ما اشتملت عليه الرسالة بالتفصيل والتوضيح على وفق المنهجية العلمية.

النتائج

١. تشير نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ إلى أن تأثير الشباب كان حاسمًا في إعادة تشكيل توجه الناس نحو النظام السياسي ، في كل من المناطق الحضرية والريفية لصالح CHADEMA شاديما هذا الاستنتاج مستمد من حقيقة أن الحزب حصل على العديد من الأصوات في كل من المناطق الريفية والحضرية.

٢. على الرغم من الواقع الذي وصفناه بالأرقام والجداول فيما تقدم من تدني في المؤشرات التعليمية والصحية والخدمية والفقر والبطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، تشير التجربة من الانتخابات الأربعة الماضية انتخابات العام (١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠) إلى أن عوامل مختلفة مثل العمر والتمييز العرقي والتاريخ والجنس ومستوى الثقافة المتدنية هي أهم عوامل حاسمة في تفسير دعم وفوز الأحزاب السياسية وعودتها للسلطة مرة أخرى في تنزانيا.

٣. تتكون السياسة الانتخابية للأحزاب في تنزانيا مزيجًا من النزعة المحافظة والإصلاحية أذ شاع إن الجيل الأكبر سنًا يتبنى الموقف الأول وهو النزعة المحافظة دون القبول بالتغيير، في حين أن الأخير يمثل الشباب في البلاد.

٤. اتخذ ماغوفولي خطًا صارمًا واستباقيًا ضد الفساد وعدم كفاءة وكالة الدولة، وعزز الخدمة المدنية، ودعا إلى تقشف الإنفاق الحكومي وتوفير التكاليف على سبيل المثال، قام بتخفيض التمويل البرلماني الافتتاحي والاحتفال بيوم

الاستقلال، واصفا إياها بالهدر، وإعادة تخصيص الأموال المحفوظة في المستشفيات وأعمال الطرق، وطرد العديد من رؤساء الوكالات لارتكابهم مخالفات، وشارك شخصيًا في حملة تنظيف الشوارع لتحسين الصرف الصحي ووقف تفشي الكوليرا.

٥. لقد حازت الجهود المبكرة على ثناء ماغوفولي داخل تنزانيا، وأقامت مقارنة إيجابية مع قادة شرق إفريقيا الآخرين، ومع ذلك فإن قدرته على الحفاظ على هذا الحسم المبكر والميل إلى التقشف سيعتمدان بشكل كبير على عوامل من أهمها روح المواطنه.

٦. قد تتأثر شعبية ماغوفولي المبكرة بسبب التحركات التي يُنظر إليها على أنها تعزز السيطرة الرئاسية على الرغم من أنه يرأس حكومة مبسطة، إلا أن اختياره لعدد أكبر من الأمناء الدائمين مقارنة بالحكومات السابقة يشير إلى رغبته في الاحتفاظ بسلطة مباشرة على الجوانب التكنوقراطية لتنفيذ السياسة.

٧. كان لتجربة التعاون بين الأحزاب في المدة التي تسبق انتخابات العام ٢٠١٥ أن تثري تماسك ونضج دور المعارضة داخل البرلمان التنزاني الجديد، مما قد عزز قدرة الهيئة التشريعية على توفير الضوابط والتوازنات للحكومة.

٨. وقد تزايدت قدرة البرلمان على محاسبة السلطة التنفيذية في السنوات الأخيرة، لاسيما شهد برلمان ٢٠١٠-٢٠١٥ قيام لجان معارضة وبرلمانية بمعالجة فضائح وطنية بارزة.

٩. ثبت النظام السياسي في تنزانيا من مرحلة انتقاليه يسعى الى الاستقرار السياسي والاستمرار فيه محاولا مواجهة جميع التحديات.